الأمم المتحدة

E/2012/NGO/100

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٤ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: حقوق الإنسان

بيان مقدم من الاتحاد الأوروبي لمراكز البحوث والمعلومات بشأن الطائفية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

140612 120612 12-31520 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

لبناء مجتمع صحي يتسع للجميع، أي مجتمع ديمقراطي، فلا بد من أن يتحلى كل فرد فيه بروح المسؤولية والوقعية والتضامن. وهذا ما لا تريده الطوائف لأن هدفها اختراق مجتمعاتنا والسيطرة عليها وإفسادها على جميع المستويات، بدءا من التعليم مرورا بالصحة، وصولا إلى الدول ذاتها.

ويوصي القرار ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ للإعلان بشأن الألفية، بأن تلتزم الأمم المتحدة بإرساء ''عالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا''، وبالتمسك ''بمبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي''. وها نحن ذا هنا لنشهد على أن الطوائف تنتهك هذه المبادئ لأنها تسلب أتباعها إرادتهم الحرة، بتحويلهم إلى شبه عبيد يخضعون لسلطة وإرادة واحدة، هما سلطة وإرادة القادة الذين يستغلونهم في أموالهم وأنفسهم ويستعبدونهم نفسيا، بل وجنسيا في حالات كثيرة.

فالجماعات الطائفية لا تحترم القيم الأساسية المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية، أي الحرية والتسامح والتضامن وتقاسم المسؤوليات، وإنما هي تتخفى وراء أقنعتها وتبيع لأتباعها وهم الرفاه والتحرر.

ولا يمكن القضاء على الفقر إلا إذا قام كل فرد بدوره في المجتمع. أما الطوائف، فهي لا يعنيها سوى اكتساب الثروة. وهناك من بينها من تقدر ثروته بمليارات الدولارات، والحال أنها تتخذ من الدين واجهة تخفي بها احتيالها حيث إنها معفية من دفع الضرائب على هذا الأساس. وهذا ما يتضح من حالة منظمة معروفة يوجد مقرها في فلوريدا (الولايات المتحدة الأمريكية). وهناك منظمة أخرى لا تقل عن الأولى ثراء تفلت من سلطات الضرائب لأنها تنظم زيجات جماعية.

ففي الفقرة ٢٠ من القرار ٥٥/٢، قررت الجمعية العامة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر. وهناك طوائف من بينها مثلا طائفة ''ذي فميلي انترناشيونال'' تستعبد النساء وتتركهم بلا موارد، وبلا سند وبلا تغطية اجتماعية أو طبية.

وفيما يتعلق بأفريقيا، يحق لنا القول بأنها هي أيضا من ضحايا أنشطة الطوائف. فقد منح رئيس موزامبيق شيسانو أراض زراعية كثيرة إلى منظمة ''تأملات روحانية''، وهو ما حرم المزارعين من ممتلكاتهم. في أماكن أخرى من أفريقيا، يتعين على أتباع الطوائف

الدينية دفع مبالغ كبيرة إلى طوائفهم. وتكسب هذه الطوائف ثروات لا يستفيد منها لا البلد والتعليم ولا يستفاد منها للقضاء على الفقر.

ونحن نطالب المكاتب المحلية لمنظمة الأمم المتحدة أن تعد تقارير عن هذه التصرفات.

وبالمثل، فإننا نطلب أن يراعى في ذلك أن للطوائف دخلا في إملاق الأفراج وفي إفساد النظم الديمقراطية.